

مِنْ غَيْرِ ذِي الثَّلَاثِ، كَ(الْمَوَالِلِ)
وَضَمِّ مِيمٍ زَائِدٍ قَدْ سَبَقَاهَا
صَارَ اسْمَ مَفْعُولٍ، كَمِثْلِ (الْمُتَنَظَّرِ)
زِنَةٌ مَفْعُولَةٌ، كَأَنَّهُ مِنْ قَصْدٍ
نَحْوِ (فَتَاهٌ أَوْ فَتَى كَجِيلِ)

- ٤٦٢ وزِنَةُ الْمُضَارِعِ اسْمُ فَاعِلٍ
٤٦٣ مَعَ كَسْرٍ مُثُلُّ الْأَخِيرِ مُطْلَقاً
٤٦٤ وَإِنْ فَتَحَتْ مِنْهُ مَا كَانَ آنَكَسَرَ
٤٦٥ وَفِي اسْمٍ مَفْعُولٍ الْثَّلَاثِي أَطْرَادَ
٤٦٦ وَنَابَ نَقْلًا عَنْهُ دُو (فَعِيلٍ)

الصِّفَةُ الْمُشَبَّهَةُ بِاسْمِ الْفَاعِلِ

مَغْنِيٌّ بِهَا، الْمُشَبَّهُ اسْمُ الْفَاعِلِ
كَ(طَاهِرٌ الْقَلْبُ، جَمِيلٌ الظَّاهِرُ)
لَهَا عَلَى الْحَدَّ الَّذِي قَدْ حَدَّا
وَكَوْنُهُ، ذَاسَ بَيْتَهُ وَجَبَ
وَدُونَ (أَلْ)-مَضْحُوبُ (أَلْ) وَمَا تَصَلَّ
تَجْرِيزُهَا مَعَ (أَلْ) سُمَامِنْ (أَلْ) خَلَا.
لَمْ يَحْلُّ فَهُوَ بِالْجَوَازِ وَسِمَا

- ٤٦٧ صِفَةُ اسْتَخِينَ جَرْفَاعِيلٍ
٤٦٨ وَصَوْغَهَا مِنْ لَازِمٍ لِحَاضِرٍ
٤٦٩ وَعَمَلَ اسْمُ فَاعِلٍ الْمَعَدِّي
٤٧٠ وَسَبَقَ مَا تَعْمَلُ فِيهِ مُجْتَنِبٌ
٤٧١ فَارْفَعْ بِهَا وَأَنْصِبْ وَجْرَ - مَعَ (أَلْ)
٤٧٢ بِهَا مُضَافًا أَوْ مُجَرَّدًا، وَلَا
٤٧٣ وَمِنْ إِضَافَةٍ لِتِالِيهَا، وَمَا

٤٧٠ - مُجْتَنِبٌ: جاء بلفظ: (يُجْتَنِبُ) في شرح المكودي ٤٩٧/١ - وإعراب الألفية

ص. ٩٨، وقال: «وفي بعض النسخ: (مُجْتَنِبٌ)» - وابن طولون ٢٠/٢.

٤٧٣ - هذا البيت تطويلٌ؛ لأنَّ معناه سبق مفصلاً في الآيات ٣٩١ - ٣٩٣، ويمكن

الاستغناء عنه بإصلاح البيت قبله إلى:

بِهَا مُضَافًا أَوْ مُجَرَّدًا، وَلَا تَجْرِيزُ بِهَا إِلَّا بِشَرْطٍ قَدْ خَلَا

انظر: إتحاف ذوي الاستحقاق ١٦٤.

الْتَّعْجِبُ

- ٤٧٤ بِ(أَفْعَلَ) أَنْطَقَ بَعْدَ(مَا) تَعْجَبًا
 أَوْحَى بِ(أَفْعَلَ) قَبْلَ مَجْرُورِ(بَا)
 أَوْ فِي خَلِيلِنَا! وَأَصْدِقُ بِهِمَا!
 إِنْ كَانَ عِنْدَ الْحَدْفِ مَعْنَاهُ يَضِّنُّ
 مَنْعُ تَصْرُفِ بِحُكْمِ حُتْمَكَ
 قَابِلٌ فَضْلٍ، تَمَّ، عَيْرِذِي أَثْفَانًا.
 وَعَيْرِسَالِكِ سَبِيلَ(فُعِلَادَ)
 يَخْلُفُ مَا بَعْضَ الشُّرُوطِ عَدِيمًا
 وَبَعْدَ(أَفْعَلَ) جَرَهُ، بِالْبَأْيَحِبُّ
 وَلَا تَقْسُنْ عَلَى الَّذِي مِنْهُ أَشْرَزَ
- ٤٧٥ وَتَلُوا(أَفْعَلَ) أَنْصَبَنَهُ كَ(مَا)
 وَحَذَفَ مَا مِنْهُ تَعَجَّبَتْ أَسْتَبِحُ
 وَفِي كِلَا الْفِعْلَيْنِ قِدْمًا لِرِزْمَا
 وَصُعْهَمَا؛ مِنْ ذِي ثَلَاثٍ، صُرَفَا
 وَعَيْرِذِي وَصْفِ يُضَاهِي(أشْهَادَ)
 وَأَشْدِدَ، أَوْ أَشَدَّ)، أَوْ شِبَهُهُمَا
 وَمَصْدَرُ الْعَادِمِ بَعْدَ يَنْتَصِبُ
 وَبِالنَّدُورِ حُكْمٌ لِغَيْرِ مَادِكِرٍ

٤٧٦ - استَبِحُ: في (د) ٢١: (استَبِحُ). قلتُ: هو تصحيف؛ لأن قياسه أن يقال: (استَبِحَ).

- مَعْنَاهُ يَضِّنُّ: في (ظ) ٧٦ بـ: (معناه يَضِّنُّ)، قلتُ: يظهر أنه تحريف؛ لأن ابن الناظم ص ١٧٨ شرح على (يَضِّنُّ)، فقال: «وكان المعنى واضحًا»، وهو في شرح الشاطبي ٤٥٣ / ٤ (معنى يَتَضِّنُّ). انظر: إتحاف ذوي الاستحقاق ٢ / ١٦٨، يقال: وَضَحَ الْأَمْرُ يَضِّنُّ وُضُوحًا وَاتَّضَحَ؛ أي: بَانَ. انظر (وضَحَ) في: الصحاح ١ / ٤١٥ - والقاموس ٣١٥.

٤٨٠ - وأَشْدَدَ اوْ أَشَدَّ: كذا في (أ) ٢١١، و(ب) ٢١١، و(ظ) ١٣٠، و(ظ) ١١١، و(ظ) ٢١٢، وجميع

الشرح التي اطلعت عليها، وهو في (د) ٢١١: (وَأَشْدِدَ اوْ أَشَدَّ) بكسر الدال الثانية.

قلتُ: وهو خلاف الظاهر، من أن همزة (أو) المفتوحة خُفِفتْ بالحذف ونقل حركتها

إلى الساكن قبلها. وهو في (ج) ٢١١: (وَأَشْدِدَ اوْ أَشَدَّ)، ونصَّ على هذا الضبط في

اللوامع الشمسية ١ / ٢١١، قلتُ: وهو يكسرُ البيت.

- ٤٨٣ وَفِعْلُ هَذَا الْبَابِ لَنْ يُقَدِّمَا مَغْمُولُهُ، وَوَضْلَهُ بِهِ الْزَمَا
٤٨٤ وَفَضْلُهُ بِظَرْفٍ أَوْ بِحَرْفٍ بَحْرُ مُسْتَعْمَلُ، وَالْحُلْفُ فِي ذَلِكَ اسْتَقْرَ

نِعْمَ وَبِئْسَ وَمَا جَرَى بِجَرَاهُمَا

- ٤٨٥ فِعْلَانِ غَيْرِ مُتَصَرِّفِينَ (نِعْمَ، وَبِئْسَ)، رَافِعَانِ أَشْمَينَ -
٤٨٦ مُقَارِيَنِ (أَلْ) أَوْ مُضَاكَافِينِ لِمَا قَارَنَهَا، كَ(نِعْمَ عَقْبَى الْكَرْمَا)
٤٨٧ وَرِفْعَانِ مُضَرَّارِ يُفَسَّرُهُ (نِعْمَ قَوْمًا مَاعْثَرُهُ)
٤٨٨ وَجَمْعُ تَمِيزِ وَفَاعِلٍ ظَهَرَ فِي خَلْفِ عَنْهُمْ، قَدِ اسْتَهَرَ
٤٨٩ وَ(مَا) مُمَيِّزٌ، وَقِيلَ: فَكَاعِلٌ فِي نَحْوِ (نِعْمَ مَا يَقُولُ الْفَاضِلُ)
٤٩٠ وَيُذَكِّرُ الْمَخْصُوصُ بَعْدَ مُبْتَداً أُوْخَرَ أَسْمَمِ لَيْسَ يَبْدُوا بَدَا
٤٩١ وَإِنْ يُقَدِّمْ مُشَعِّرِيهِ، كَفَى كَ(الْعِلْمُ نِعْمَ الْمُقْتَنَى وَالْمُقْتَنَى)

٤٨٨ - ظَهَرُ: فِعْلٌ ماضٌ فاعله ضمير مستتر عائد إلى: (فاعل)، وهو فاعله نعت لـ(فاعل)، والمعنى: وفاعل ظاهر. انظر: إعراب الألفية ص ١٠٢ - واللوامع الشمسية ١/٢١٤ ب - وحاشية الخضري ٢/٣٤.

٤٩١ - الْعِلْمُ نِعْمَ الْمُقْتَنَى وَالْمُقْتَنَى: أَخَذَ بعض الشرح هذا المثال على ابن مالك؛ لأنَّه لا يطابق الحكم المذكور؛ لأنَّ المخصوص فيه متقدم، لا محدود لدلالة مُشَعِّرٍ به، والمثال الصحيح نحو قوله تعالى: «إِنَّا وَجَدْنَاهُ صَلِيرًا يَقْرَأُ يَقْرَأُ الْعَبْدُ» [٤٤]؛ أي: هو؛ أي: أيوب عليه السلام. انظر: شرح أبي حيان ص ٣٩٨ - والمرادي ٢/٩٢٥ - وابن هشام ٣/٢٨٠ - وابن ابن القيم ١/٥٧٧ - وابن الجوزي ص ٢١٧ - وابن طولون ٢/٤٠ - وحاشية الخضري ٢/٤٤؛ فلذا جرى معربو الألفية على عدم جعل (نعم المقتني) خبراً لـ(العلم)، بل يجعلون خبرـ (العلم) محدوداً لدلالة ما بعده، والتقدير: «العلم يقتني ويُقْنَى، نِعْمَ الْمُقْتَنَى وَالْمُقْتَنَى؛ أي: العلم». انظر: إعراب الألفية ص ١٠٢ - واللوامع الشمسية ١/٢١٦ - والفتح الودودي ١/٤٣٥، وقد =

٤٩٢ وَلَجَعَلَ كَ(بِنْسَ) (سَاءَ) وَلَجَعَلَ (فَعَادَ)
مِنْ ذِي ثَلَاثَةِ كَ(نِعْمَ) مُسْجَدًا
وَإِنْ تُرْدِ ذَمَّا فَقُلْ: (لَا حَبَّذَا)
تَعْدِلُ بِ(ذَا) فَهُوَ يُضَاهِي الْمَثَلَ
بِالْبَأْلَى، وَدُونَ (ذَا) أَنْصَامُ الْحَاكِرُ

٤٩٣ وَمِثْلُ (نِعْمَ) (حَبَّذَا) الْفَاعِلُ (ذَا)
٤٩٤ وَأَوْلَى (ذَا) الْمَخْصُوصُ، إِيَّاكَانَ لَا
٤٩٥ وَمَاسِوَى (ذَا) أَزْفَعَ بِ(حَبَّ) أَوْ فَجَرَ

أَفْعَلُ التَّفْضِيلِ

(أَفْعَلَ) لِلتَّفْضِيلِ، وَأَبَ اللَّذِي
لِمَا نَعِيهِ، إِلَى التَّفْضِيلِ صِلْ
تَقْدِيرًا أَوْ لِفَظَادِ (مِنْ) إِنْ جُرَدَا
أَلْزَمَ تَذْكِيرًا وَإِنْ يُوَحَّدَا

٤٩٦ صَحُّ مِنْ مَصْوَغِ مِثْلِهِ لِلْتَّعَجُّبِ
٤٩٧ وَمَا بِهِ إِلَى تَعَجُّبِ وَصِلْ
٤٩٨ وَ(أَفْعَلَ) التَّفْضِيلِ صِلْهُ أَبَدًا
٤٩٩ وَإِنْ لِمَنْكُورِ يُضَفِّ أَوْ جُرَدَا

= أصلح بعضهم لفظ المثال إلى: (كِيدَّ في العلم، فِنْعَمُ الْمُفْتَنَى). انظر: إتحاف ذوي الاستحقاق ٢/١٧٥، قلت: ويمكن تصحيح المثال بجر (العلم)، فتكون جملة (نِعْمَ الْمُفْتَنَى وَالْمُفْتَنَى) حالاً لا خبراً.

٤٩٤ - وَأَوْلَى (ذَا) الْمَخْصُوصُ: (أَوْلَى) فعل أمر، بمعنى: أَتَبْعِ، ينصب مفعولين، و(ذَا) مفعوله الثاني، و(المخصوص) مفعوله الأول، ويريد بـ(ذَا) الذي في (حَبَّذا). انظر: إعراب الألفية ص ١٠٣ - واللوامع الشمسية ١/٢١٧ - وحاشية الخضري ٢/٤٥، وعكس الأولان المفعولين، والصواب ما أثبتتُ؛ لأن (المخصوص) هو الفاعل في المعنى، فيكون هو المفعول الأول. انظر: حاشية الصبان ٣١/٣، وهو مقتضى حل: شرح المرادي ٩٢٩/٢ - وابن عقيل ٤٥/٢ - والأشموني ٣١/٢.

٤٩٦ - وَأَبَ اللَّذِي: كذا في جميع نسخ التحقيق، وجاء في حواشى ابن هشام ٩٨: «وفي نسخة: (وَأَبَ مَا أَبَيَ)، وهي أحسن».

٤٩٨ - وَأَفْعَلُ: كذا بالنصب والرفع في (أَ) ١٢٢، و(د) ١٢٢، وفوقه فيهما: «معاً»، و(ب) ١٣١، ثم طمست الضمة، وهو بالنصب فقط في (ج) ١٢١٩.

أُضِيفَ ذُو وَجْهَيْنِ عَنْ ذِي مَعْرِفَةٍ
لَمْ شُوْفَهُ طَبِقْ مَا بِهِ قُرِنْ
فَهُمَا كُنْ أَبْدَامُقْدَمَا
إِخْبَارَ التَّقْدِيمِ تَثْرَأْ وَرَدَا
عَاقَبَ فِعْلًا فَكَثِيرًا ثَبَتَا
أَوْلَى بِهِ الْفَضْلُ مِنَ الصَّدِيقِ

٥٠٠ وَتِلْوُ (آل) طِبْقُ، وَمَا الْمَعْرِفَةُ
٥٠١ هَذَا إِذَا نَوَيْتَ مَعْنَى (مِنْ)، وَإِنْ
٥٠٢ وَإِنْ تَكُنْ بِتِلْوِ (مِنْ) مُسْتَفِهِمَا
٥٠٣ كَمِثْلِ (مِمَّنْ أَنْتَ خَيْرٌ؟)، وَلَدَى
٥٠٤ وَرَفْعَةُ الْأَظْاهَرِ نَزْرُ، وَمَتَى
٥٠٥ كَ(لَنْ تَرَى فِي النَّاسِ مِنْ رَفِيقٍ

النَّعْتُ

نَعْتُ، وَتَوْكِيدُ، وَعَطْفُ، وَبَدْلٌ
بِوَسْمِهِ، أَوْ سَمِّ مَا بِهِ أَغْتَلُ

٥٠٦ يَتَبَعُ فِي الْأَغْرَابِ الْأَسْمَاءَ الْأُولَى،
٥٠٧ فَالنَّعْتُ، تَابِعٌ مُتِمٌّ مَا سَبَقَ

٥٠١ - بانتهاء هذا البيت تتصرف الألفية؛ لأنها (١٠٠٢) بيتان وألف، ونصفها (٥٠١).

٥٠٣ - وَرَدَا: كذا في (أ) ٢٢٠، و(ب) ٣١ بـ، وفي الحاشية: «(وُجِدَا) نسخة»، وكذا في: شرح المرادي ٩٤٢/٢ - وابن عقيل ٤٩/٢ - وابن الجوزي ص ٢٢٢ - والسيوطى ص ٢٥٢، وهو بلفظ: (وُجِدَا) في (د) ٢٢٠، و(ظ) ٨١ بـ، و(ظ) ١١٨ بـ، وفي الحاشية «نسخة (وَرَدَا)»، و(ج) ٢/٢ بـ، وكذا في: شرح أبي حيان ص ٤١٤ - والشاطبي ٥٩١/٤ - وابن ابن القيم ٨٨٥/١ - والهواري ٢١٣/٣ - والمكودي ١/٥٣ - والأشموني (انظر: حاشية الصبان ٣٩) - واعراب الألفية ص ١٠٥، وقال: «وفي بعض النسخ: (وَرَدَا)» - وابن طولون ٤٩/٢.

٥٠٥ - تَرَى: في (أ) ٢٢٠: (يُرَى).

- الصَّدِيقُ: يعني أبا بكر رضي الله عنه وأرضاه. انظر: شرح ابن الناظم ١٨٩ - والهواري ٢١٦/٣ - والمكودي ١/٥٣٥ - وابن الجوزي ص ٢٢٣ - والسيوطى ص ٢٥٣.

٥٠٧ - مُتِمٌّ: كذا بالتنوين في (ب) ٣١ بـ، و(ظ) ٨٣ أـ، و(ج) ٤/٤ أـ - وشرح الشاطبي =

لِمَا تَلَى، كَ(أَمْرُ زَبَقُومِ كَرَمَا)
سِوَاهُمَا كَالْفِعْلِ، فَاقْفُ مَا قَفَوا
وَشِبْهِمِ، كَ(ذَا، وَذِي)، وَالْمُنْتَسِبِ
فَاغْطِيْثُ مَا أَغْطِيْثُهُ خَبِرَا
وَإِنْ أَتَتْ فَالْقَوْلَ أَصْبِرْ تُصِبِّ
فَالْتَّرَمُوا الْأِفْرَادَ وَالذِّكِيرَا
فَعَاطِفَا فَرْقُهُ، لَإِذَا اتَّلَفْ

٥٠٨ وَلَيُعْطَ فِي الْتَّعْرِيفِ وَالشَّكِيرِمَا
٥٠٩ وَهُوَ لَدَى الْتَّوْحِيدِ وَالذِّكِيرِ أَوْ
٥١٠ وَلَعْتُ بِمَشْتَقِي كَ(صَعْبٍ، وَذَرِبٍ)
٥١١ وَنَعْتُوا بِجُمْلَةِ مُنَكَّرَا
٥١٢ وَأَفْنَعْ هُنَا إِيقَاعَ ذَاتِ الْطَّلَبِ
٥١٣ وَنَعْتُوا بِمَضَدِ رَكِيشِيرَا
٥١٤ وَنَعْتُ عَيْنِرَوْحِيدِ إِذَا اخْتَلَفْ

= ٤/٦١٧، وهو ظاهر جميع الشروح التي اطلعت عليها، وهو في (د) ٢٢ بـ: (مُتُمٌ)
بلا تنوين، وكذا ضبط في المطبوع من: شرح المكودي ١/٥٣٦.

- ذَرِبُ: كذا بالذال المعجمة في (أ) ٢٢ بـ، و(ظ) ٨٤/١٠، و(ظ) ٢١/١٢١، و(ج) ٢/٦، وشرح عليه: الهاوري ٣/٢٢٥ - والمكودي ١/٥٣٨ - وإعراب الألفية ص ١٠٧، وهو بلفظ: (ذرِبُ) بالذال المهملة في (ب) ٣٢/١٣، و(د) ٢٢ بـ، وشرح عليه: ابن ابن القيم ٢/٥٩٢ - وابن الجزري ٢٢٥ - والسيوطى ص ٢٥٥ - وابن طولون ٢/٥٤، وجعلهما الشاطبى ٤/٦٢٤ محتملين. والذِّرُبُ: الحادُّ من كل شيء، والذِّرُبُ: الماهر والحاذق. انظر (ذرب)، و(ذرب) في: الصاحح ١/١٢٤، ٢/١٨٤ - والقاموس ٢/١٠٩، ١٠٦. وانظر: إتحاف ذوي الاستحقاق ٢/٤٥٦ - وحاشية الخضري ٢/٤٨. الصبان ٣/٤٨ - والفتح الودودي ٢/٤٥٦ - وحاشية الخضري ٢/٥٢.

- كان الأحسن بابن مالك أن يقول:

وَانْعَتْ بِوَصِيفٍ، مِثْلٍ: (صَعْبٍ، وَذَرِبٍ)

لأنَّ الاسم المشتق يشمل الوصف (وهو ما دَلَّ عَلَى حَدَّثٍ وصاحبه، كاسم الفاعل واسم المفعول والصفة المشبهة)، وغيره مما لا يُعْنِي به، كأسماء المكان والزمان والآلة، ودافع بعضهم عن البيت بأنَّ التمثيل بـ(صَعْبٍ وَذَرِبٍ) مُرادٌ به إخراج غير الوصف. انظر: شرح ابن الناظم ٣/١٦٣ - والهاوري ٣/٢٢٦ - وإتحاف ذوي الاستحقاق ٢/١٨٣ - والفتح الودودي ٢/٤٥٥.

- وَنَعْتُ: هو بالرفع في (أ) ٢٢ بـ، و(ظ) ٢٢/١٢٢، وفي الحاشية بخط آخر: «كذا

وَعَمِلَ أَشْيَعْ بِعَيْرَانَسِتِنَا
مُفْتَقِرًا لِذِكْرِهِنَّ أَشْيَعْ.
بِدُونَهَا، أَوْ بَعْضِهَا قَطَعَ مُعِنِّا
مُبْتَدًأً أَوْ نَاصِبًا لَنْ يَظْهَرَ
يَجُوزُ حَذْفُهُ، وَفِي النَّفْتِ يَقِلُّ

- ٥١٥ وَنَفْتَ مَعْنَوِيَّ وَحِيدَيْ مَعْنَى
٥١٦ وَإِنْ نَفُوتْ كَثُرَتْ وَقَدْ تَلَتْ
٥١٧ وَاقْطَعْ أَوْ لَبَعْ إِنْ يَكُنْ مَعَيْنَا
٥١٨ وَازْفَعْ أَوْ لَنْصِبْ إِنْ قَطْفَتْ مُضِبْرَا
٥١٩ وَمَامِنَ الْمَمْنُوتْ وَالْغَفْتِ عَقِلْ

الْتَّوْكِيدُ

مَعَ ضَمِيرِ طَابَقَ الْمَوْكَدَا
مَالِيْنَ وَلِحَادَاتَكْرُنْ مُتَبَعَا

- ٥٢٠ بِ(الْتَّقْسِ) أَوْ بِ(الْعَيْنِ) الْإِسْمُ أَكَدَا
٥٢١ وَلَجَمْفَهَمَادِ (أَفْعِلِ) إِنْ تَبِعَا

ضبيطه ابن هشام، و(ج) ٢/٧ ب، وهو بالرفع في شرح الشاطبي ٤/٦٤٨، وهو بالنصب في (ب) ٣٢، و(د) ٢٢ ب، و(ظ) ١٤٨ ب، وكتب غير الناسخ في (ب) ضمة أيضاً، وفوقه: «معاً»، وجوز المكوكدي ١/٥٤٢ - واللوامع الشمسية ٢/٧ ب الرفع والنصب على الاشتغال، ومنع النصب: إعراب الألفية ص ١٠٦ - وحاشية الصبان ٤٩/٣ - والفتح الودودي ٢/٤٥٩ - وحاشية الخضري ٢/٥٤.

٥١٧ - بعضاها: هو بالنصب في (د) ٢٣، و(ظ) ٨٤ ب، و(ج) ٢/٨ ب، وهو في (ب) ١٣٢ بالنصب والجر، وقد قدم النصب: شرح المكوكدي ٢/٥٤٥ - وإعراب الألفية ١٠٧، واكتفى به: الهواري ٣/٢٣٣، وشرح عليه الشاطبي ٤/٦٧٦، وشرح على الجر: ابن الناظم ١٩٥ - وابن عقيل ٢/٥٥ - والأسموني ٣/٥٢.

٥٢٠ - أَوْ بالعين: في (ج) ٢/١٠ أ: (أَوِ العَيْنِ)، وهو تحريف؛ يكسر البيت.

- الاسم أكدا: كذا في جميع نسخ التحقيق، والشروح التي اطلعت عليها، سوى الهواري ٣/٢٣٨، فقد ذكر أنَّ (أكدا) فعل أمر، والألف منقلبة عن نون التوكيد الخفيفة، و(الاسم) مفعوله، فإن كانت نسخته هكذا فهو اختلاف نسخ، وإنما اجتهاد منه، ونقله عنه: إعراب الألفية ١٠٨، ونحوه في الفتح الودودي ٢/٤٦٥، وجعله متغيراً.

كُلَّتَا) جَمِيعًا بِالضَّمِيرِ مُوصَلًا
مِنْ (عَمَّ) فِي التَّوْكِيدِ مِثْلَ النَّافِلَةِ
جَمِيعَهُ أَجْمَعِينَ، ثُمَّ جَمِيعًا
جَمِيعَهُ أَجْمَعُونَ، ثُمَّ جَمِيعَ
وَعَنْ نُخَاهِ الْبَصَرَةِ الْمَنْعُ شَمِلَ
عَنْ وَزْنِ (فَعْلَاءَ) وَوَزْنِ (أَفْعَلَاءَ)
بِ(الْقَسِّ، وَالْعَيْنِ) فَبَعْدَ الْمُنْفَصِلِ
سِوَاهُمَا وَالْقِيْدُ لَنْ يُلْتَزِمَا
مُكَرَّرًا، كَهْوَلَكَ: (أَذْرُجِي أَذْرُجِي)
إِلَامَ اللَّفْظِ الَّذِي بِهِ، وَصِلَ
بِهِ جَوَابَكَ (نَفَمَ) وَكَ (بَلَى)

٥٢٢ وَ (كَلَادَ) آذْكُرُ فِي الشَّمُولِ وَ (كَلَادَ،
وَاسْتَعْمَلُوا إِنْصَاكَ (كُلَّ) (فَاعْلَةَ)
وَبَغَدَ (كُلَّ) أَكَدُوا بِ (أَجْمَعَهَا
وَدُونَ (كُلَّ) قَذِيْحِيَءَ (أَجْمَعُ
وَإِنْ يُفْدِ تَوْكِيدُ مَنْكُورِ رِقْبَلَ
وَأَغْنَدَ (كُلَّتَا) فِي مُشَتَّتِي وَ (كَلَادَ)
وَإِنْ تَوْكِيدُ الضَّمِيرِ الْمُتَّصِلِ
عَنِتَتْ ذَالرَّفْعِ، وَأَكَدُوا بِمَا
وَمَامِنَ التَّوْكِيدِ لَفْظِيَّ يَحِيَ
وَلَا تَعْذِلَ لَفْظَ ضَمِيرِ مُتَّصِلِ
كَذَا الْحَرُوفُ غَيْرَ مَا تَحْصَلَ

٥٢٦ - هذا البيت في (ب) ١٣٣ بعد البيت الآتي، وقال في الفتح الودودي ٤٦٩/٢ عن البيت الآتي: «كان ينبغي له أن يُقدم هذا البيت على قوله: (وَإِنْ يُفْدِ تَوْكِيدُ مَنْكُورِ)... ويُوجَد في بعض النسخ مُقدَّماً».

٥٢٨ - تَوْكِيدُ الضَّمِيرِ: كذا بالبناء للمعلوم في جميع نسخ التحقيق، وهو في إعراب الألفية ص ١٠٩: (يُؤَكِّدُ الضَّمِيرُ) بالبناء للمفعول.

٥٣٠ - ادْرُجِي ادْرُجِي: كذا في جميع نسخ التحقيق، وُكِّتب في حاشية (ب): «صوابه: ادْرُج ادْرُج»، وهذا التصويب روایة: شرح المکودی ٥٥٣/١ - وإعراب الألفية ص ١٠٩. وانظر: إتحاف ذوي الاستحقاق ١٩٤/٢.

٥٣٢ - غير: كذا في جميع نسخ التحقيق، وهو في إعراب الألفية ص ١١٠ بالرفع، ونص على نصبه: شرح المکودی ١/٥٥٥.